

هيئة تنظيم مركز قطر للمال تصدر ثلاثة أدلة قواعد جديدة

للتنشر الفوري

الدوحة، في 5 ديسمبر 2005

أصدرت هيئة تنظيم مركز قطر للمال (هيئة التنظيم)، النسخ المعدلة النهائية لـ ثلاثة أدلة قواعد تنصّ على طريقة مزاوله الشركات للخدمات المصرفية في مركز قطر للمال أو انطلاقاً منه.

وتتولى هيئة التنظيم مسؤولية تطوير القواعد المطبقة على نشاطات الخدمات المالية المنظمة بموجب قانون مركز قطر للمال الصادر في 9 مارس 2005، ولوائح الخدمات المالية الصادرة في 17 أيار 2005 وإدارة هذه القواعد.

أما أدلة القواعد الثلاثة الصادرة عن هيئة التنظيم بتاريخ 5 ديسمبر فهي:

- **دليل القواعد العامة:** يتضمن دليل القواعد العامة بعض الأحكام الأساسية المطبقة على الشركات المخولة، بما فيها قواعد تتعلق بملاءمة الشركات المخولة، ومتطلبات الرسوم، والتدقيق، والمحاسبة، والتقارير والاضطرابات المقدّمة إلى هيئة التنظيم وأهليتها.
- **دليل قواعد الأصول:** يتضمن دليل قواعد الأصول المتطلبات المتعلقة بالحماية المناسبة للأموال والأصول الأخرى التابعة لعملاء الشركات المخولة.
- **دليل قواعد مزاوله الأعمال:** يتضمن دليل مزاوله الأعمال، قواعد تتعلق بطريق مزاوله النشاطات المنظمة في مركز قطر للمال وانطلاقاً منه.

يمكن الاطلاع على أدلة القواعد عبر الدخول إلى الموقع الإلكتروني لهيئة التنظيم:

<http://www.qfcra.com/rulebook.htm>

وفي تعليق له على إصدار هيئة التنظيم أدلة القواعد الثلاثة، قال فيليب ثورب، رئيس مجلس إدارة هيئة التنظيم ورئيسها التنفيذي: "يستمرّ النظام التنظيمي لمركز قطر للمال في التبلور شيئاً فشيئاً مع إضافة هذه الأدلة.

أما قواعد الأصول ومزاوله الاعمال فهي تهّم بالأخص الشركات المنخرطة حالياً في عملية التحويل أو تلك التي تدرس إمكانية الانضمام إلى مركز قطر للمال، كونها تشرح الطريقة التي ينبغي أن تعتمد عليها الشركة في التعامل مع أموال العملاء وأصولهم، ومزاوله علاقاتها مع العملاء والمشاركين الآخرين في السوق.

وتقدم هذه الأدلة الجديدة دليلاً واضحاً على عزم مركز قطر للمال على اعتماد أفضل الممارسات العالمية وضمان عمل الشركات بأعلى المعايير."

لمحة عن مركز قطر للمال

إن مركز قطر للمال هو مركز مالي ومركز أعمال قامت بتأسيسه حكومة قطر ومقره الدوحة. تم إنشاء المركز بهدف اجتذاب مؤسسات الخدمات المالية العالمية وأهم الشركات المتعددة الجنسيات وبهدف تشجيع المشاركة في سوق الخدمات المالية المتنامية في قطر وفي أجزاء أخرى من المنطقة. يعمل مركز قطر للمال وفقاً لمعايير عالمية ويوفر بنية قانونية وبنية أعمال من الدرجة الأولى لكافة الشركات العاملة فيه. تم إنشاء مركز قطر للمال بموجب قانون مركز قطر للمال رقم (7) لدولة قطر وقد بدأ أعماله في 1 مايو 2005.

لمحة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال

إن هيئة تنظيم مركز قطر للمال كيان تنظيمي مستقل تم تأسيسه بموجب المادة رقم (8) لقانون مركز قطر للمال. تقوم الهيئة بتنظيم الشركات التي تقدم الخدمات المالية في مركز قطر للمال أو انطلاقاً منه. وتملك الهيئة سلسلة كبيرة من السلطات التنظيمية بتحويل الشركات والأفراد والإشراف عليها وتأديبها عند الضرورة. وتقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالتنظيم وفقاً لمعايير قانونية عالمية، تمت صياغتها عن قرب وفقاً لنماذج القوانين المعتمدة في مراكز مالية بارزة أخرى.

لمحة عن هيئة مركز قطر للمال

هيئة مركز قطر للمال هي الجهاز المسؤول قانوناً عن تطوير مركز قطر للمال وتشغيله وإدارته. وهي تعمل على اجتذاب المؤسسات الدولية للخدمات المالية والشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، لتتشارك رؤيا واحدة قائمة على إرساء شراكة طويلة الأمد وذات فائدة متبادلة مع قطر. للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.qfc.com.qa

لمحة عن قطر

عام 2005، أجري استفتاء وطني رَحّب ترحيباً كبيراً بدستور جديد نصّ على إجراء الانتخابات التشريعية الأولى في قطر وعلى قيام سلطة قضائية مستقلة. ودولة قطر هي حالياً عضو في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة. ويعتد الاقتصاد القطري بين أسرع الاقتصادات نمواً في العالم وتنتجه قطر إلى أن تكون أكبر مصدر للغاز المسيل في العالم وتعمل ضمن إطار برنامج حيوي يكمن في الاستثمار البنوي والتنويع الاقتصادي.

للمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.qfcra.com